

المحاسبة الدولية، الماهية، والأهداف والمعايير

إعداد: د. أحمد يونس رمضان

مَحاور المحاضرة:

1. ماهي المحاسبة الدولية؟
2. نشأة المحاسبة الدولية.
3. أهداف المحاسبة الدولية.
4. ماهي معايير المحاسبة الدولية؟
5. الغاية من وجود معايير المحاسبة الدولية.
6. مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
7. المحاسبة الدولية بين الماضي والحاضر.
8. أين يأتي دور معايير المحاسبة الدولية؟
9. تطور المعايير الدولية بين معايير (IAS) ومعايير (IFRS).

1- ماهي المحاسبة الدولية؟

هي أحد الفروع المحاسبية التي تهتم بالأساليب والمشاكل المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية الدولية، وتضم مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دولياً لتحكم الممارسات العملية للمهنة وتهتم بوضع إطار نظري وعملي على مستوى دولي للممارسات والمقارنات المحاسبية المختلفة والناجمة عن أحداث أو عمليات اقتصادية أو مصالح تتخطى حدود أكثر من دولة.

2- نشأة المحاسبة الدولية.

قبل عام 1973 كان هناك اجتماعات ومؤتمرات بين المحاسبين والمعنيين لتبادل المعلومات والخبرات حيث كانت تقوم الاجتماعات على:

◀ إيجاد حلول للمشاكل المحاسبية

◀ مساعدة الدول النامية في تطوير أنظمتها المحاسبية

◀ نقل الأفكار والطرق المحاسبية من دولة إلى أخرى.

قبل نقطة التحول كان المحاسبون يجتمعون لحل المشاكل دون وجود إطار نظري أما بعد عام 1973 أصبح يوجد لدينا إطار تنظيمي ومعايير ومفاهيم وتعديلات.

وستتطرق إلى ذلك عند الحديث عن تطور المعايير الدولية.

3- أهداف المحاسبة الدولية.

كما في كل فرع من فروع العلم يكون هناك أهداف، إذ تهدف المحاسبة الدولية إلى:

① إيجاد إطار نظري وعملي يحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على مستوى دولي .

② توفير الحلول للمشاكل المحاسبية المتجددة .

③ تسهيل عملية المراجعة أمام شركات المحاسبة (التدقيق) الدولية وزيادة الثقة في القوائم المالية .

④ العمل على جعل القوائم المالية للشركات أكثر دولية من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية وجعلها قابلة للمقارنة والتحقق.

4- ماهي معايير المحاسبة الدولية.

بالتعريف: هي مجموعة من التوجيهات والأسس للتعامل مع موضوع محاسبي معين وفقاً للإطار المحاسبي والمبادئ التي يتم التعارف عليها.

- المعايير هي إحدى طرق تنفيذ السياسات المحاسبية والمعالجات المحاسبية، نحن نعلم أن المحاسبة فن وعلم.

- هي فن بمعنى أن كل فرد ممكن أن يجري أو يقوم بالمعالجة المحاسبية في ظل قواعد التسجيل المعروفة بحيث لا يخرج عن قاعدة الدائن والمدين، فيأتي شخص آخر ويسجل أيضاً بطريقة الخاصة، وشخص آخر ثالث يسجل بطريقة مغايرة وهكذا دواليك، والكل يصل إلى نفس النتيجة (هذه كلها طرق تسجيل وطرق تنفيذ وطرق معالجة الأمور المحاسبية)

- وبالتالي فإن المعايير الدولية هي إحدى هذه الطرق .. وهي ليست الطريقة الوحيدة الصحيحة أكرر وأقول المعايير الدولية بشكلها الحديث هي إحدى هذه الطرق .. وهي ليست الطريقة الوحيدة الصحيحة التي يمكن من خلالها تنفيذ سياسات وإجراءات المعالجة المحاسبية.

- بالتالي لا يمكن أن نقول أن الشخص الذي لا ينفذ السياسات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية هو خاطئ ، لا يجوز ذلك طالما أنه نفذها وفق قواعد ومبادئ التسجيل المحاسبي السليم والمقبول بحيث أنه لم يخالف قاعدة أن المدين هو في طرف الموجودات والدائن في

طرف المطالب، أما إذا قلنا هل عمل هذا الشخص خلال معالجته كان وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية؟، فهذا أمر آخر تماماً.

إذاً بالإعادة (المعايير الدولية) هي إحدى الطرق الصحيحة التي اتُّفق عليها، بمعنى أنه ولغاية تاريخه أصبح لدينا أكثر من 150/ دولة ملتزمة بأن تُعد قوائمها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

طالما البلد أو الدولة التي نحن متواجدون فيها ملتزمة بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية فبالتالي يجب ألا نُخل بهذا الالتزام.

5- الغاية من وجود معايير المحاسبة الدولية:

لماذا أتت المعايير؟، لماذا وُضعت المعايير؟، وما هي الحاجة الحقيقية التي جاءت بالمعايير الدولية وما هي مزايا تطبيقها؟.

جاءت المعايير كضرورة مُلحة لمعالجة إشكالات أوجدتها بل وفرضتها البيئة الحديثة المتغيرة والمتطورة (جميعنا سمع بمفهوم العولمة وما فرضه من تطورات هائلة (تقنية- تكنولوجية- تطورات في أسواق المال.... الخ)، فمثلاً سوق المال يُلزم جميع المنظمات والشركات والمنشآت المدرجة فيه بأن تكون قوائمها معدة وفقاً لنفس المعايير، وهذا بالتأكيد مطلب منطقي لكي تتطابق السياسات المتبعة في جميع الشركات ضمن هذا السوق، ونشهد ذلك في أسواق المال في الولايات المتحدة وأسواق أوروبا وآسيا.

فلو دخل أحدنا على سبيل المثال إلى موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية في دمشق واطلعنا على القوائم المالية للشركات المدرجة في هذا السوق سواء كانت شركات تأمين أو بنوكاً أو غيرها، سنجدها جميعها متشابهة في طريقة العرض وفي القوائم المالية المعروضة لأنه تم إعدادها وفقاً لنفس المعايير.

- وطالما أن أسواق المال تتبادل أسهم الشركات وسوف تأتي إليها قوائم مالية من عدة بلدان مختلفة (كما في حالة الشركات العابرة للحدود ... الأخطبوطية أو متعددة الجنسيات) فصار بالتالي هناك حاجة ملحة بأن يوجد مقياس واحد وموحد وميزان واحد أيضاً لكل القوائم المالية، بمعنى أن تُعد جميع القوائم المالية وفقاً لأساس واحد لـ STANDARD واحد، لمستوى واحد هذا الأساس هو المعايير الدولية.

- إذاً صار هناك اتفاق بأن تعد القوائم المالية وفقاً للمعايير حتي أستطيع (ببساطة) أن أقارن بين القوائم المالية للشركة (X) مع القوائم المالية للشركة (Y) يعني مثلاً أن الشركة (X) تتبع عند تقييمها للمخزون المعيار رقم 2/ فلا يمكن عندها المقارنة مع الشركة (Y) إلا إذا قامت الأخيرة بتقييم مخزونها وفق نفس المعيار وهو معيار 2/ وعلى ضوء ذلك تكون المقارنة مجدية ونستطيع بالتالي تحديد أسعار الأسهم بشكل سليم ويتم اعتمادها أيضاً في سوق المال، كذلك مقارنة الشركة لقوائمها المالية لفترات سابقة (عند الحديث عن نفس الشركة) حيث أنها عندما تلتزم بنفس المعايير خلال فترات متتالية فإنها تستطيع إجراء مثل هذه المقارنات فالأساس واحد (تخيلوا أن أقارن بين طالب في الاقتصاد في السنة الرابعة وطالب في السنة الثانية) هذه المقارنة غير منطقية وغير سليمة فكلاهما يعودان لمستويين مختلفين.

- من هنا جاءت المعايير، صارت مثلاً 150/ دولة ملتزمة بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، وأريد أن أنوه أن هناك بعض البلدان مثل (مصر- السعودية- الولايات المتحدة) لديهم معايير محاسبية خاصة فنقول المعايير المصرية والمعايير السعودية والمعايير الأمريكية، قد تكون أحياناً متوافقة حرفياً مع المعايير الدولية، وقد يكون أحياناً فيها بعض التعديلات بما يتوافق مع خصوصية البلد أو الدولة أو حتى الإقليم،.

- فمثلاً المعايير المصرية هي معايير خاصة بجمهورية مصر العربية، لكن عندما يتم تقديم قوائم مالية لشركة مصرية أعدت قوائمها المالية وفقاً للمعايير المصرية وقررت أن تقدمها إلى أسواق المال عندها يجب عليها بل لزام عليها أن تعيد قوائمها المالية وتعددها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) ومعايير (IAS) ... وإذا ذكرنا سوريا فإنها تطبق المعايير المحاسبية الدولية على جميع الشركات سواء المدرجة أو غير المدرجة في البورصة.

6- مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

من خلال الشرح السابق يمكن أن نلخص أهم المزايا المتحققة عند تطبيق المعايير الدولية مثل:

1) تحقيق التناغم والتناسق المحاسبي أي توحيد الأسس والقواعد وتطبيق ذات المعايير المحاسبية بغض النظر عن جنسية المنشأة أو البلد.

2) قابلية المقارنة من خلال توحيد أسس وقواعد المعالجات.

3) مواكبة متطلبات العولمة وذلك بإنشاء منظمة مهنية تعنى بشؤون المحاسبة على مستوى عالمي

4) الدخول الى الأسواق العالمية

5) إيجاد معلومات موحدة في التعامل مع القضايا العالمية المشتركة مثل أسعار الصرف.

7- المحاسبة الدولية بين الماضي والحاضر.

- موضوع آخر يجب أن نفهمه حول المحاسبة من حيث أنها علم يقوم أولاً على حدوث مشكلة أو قضية مستجدة في البداية ثم تأتي المحاسبة لحل هذه المشكلة الاقتصادية، هكذا تطورت المحاسبة، فمثلاً ونتيجة التطور ظهرت الحاجة إلى إنشاء منظمات لإدارة

أموال المستثمرين فوجدت البنوك وعلى إثر ذلك ظهرت الحاجة لإنشاء فرع من فروع المحاسبة مختص بمحاسبة البنوك أو المحاسبة المصرفية، كما جاءت الثورة الصناعية فتوجب خلق فرع آخر من المحاسبة هو محاسبة التكاليف، وجاءت شركات التأمين فخلقت محاسبة شركات التأمين، وهكذا تستمر العملية فكلما وجدت مستجدات تحكم الواقع الاقتصادي تتطور المحاسبة لمواكبة هذه المستجدات، وبالتالي فإن المحاسبة الدولية بمعاييرها جاءت على إثر تشابك أسواق المال العالمية وظهور كيانات اقتصادية عابرة للحدود، صار من الضروري والحتمي إيجاد معايير حقيقية لتنظم كل هذه التعاملات فالمعايير كنتيجة لا تأتي وليدة اللحظة وهي ليست جامدة أو آنية توضع دفعة واحدة، المعايير تأخذ سنوات وسنوات من الدراسة والتدقيق حتى يتم إصدار المعيار الواحد وإقراره، بعض المعايير يستغرق 5 أو 6 سنوات، نذكر هنا المعيار 9 الذي ومنذ سنوات طويلة لم يتبلور بشكله الكامل. وهذا سبب حقيقي في أن علماء المحاسبة ومُنظري المحاسبة وكتّابها لم يتفقوا على تعريف جامع وموحد للمحاسبة حتى اليوم بل هي تعاريف متغيرة باستمرار نتيجة التطور المستمر. وعلى سبيل المثال من يقرأ الإطار النظري للمحاسبة يرى بوضوح أنه من فترة ستينات القرن المنصرم وحتى عامنا هذا صار لدينا أكثر من عشرة تعريفات للمحاسبة، وما ينطبق على الأصل وهو علم المحاسبة بالتأكيد ينسحب إلى الفرع وهو المحاسبة الدولية فهي أيضاً تتطور وتتغير تماشياً مع البيئة المتغيرة فالمحاسبة الدولية هي فرع حديث نسبياً له اليوم معايير ومفاهيمه التي سوف تتطور بالتأكيد في المستقبل.

8- أين يأتي دور المعايير؟

في الإطار الفكري للمحاسبة لدينا:

1- قائمة بالأهداف. Objectives

2- قائمة بالفروض والمفاهيم المحاسبية. Assumptions

3- قائمة بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP). Generally accepted accounting principles

4- مجموعة من السياسات المحاسبية Accounting policies.

5- القوائم المالية Financial Statements.

كل هذا كإطار فكري للمحاسبة، والسؤال الجوهرى هاهنا... أين يأتي دور المعايير؟؟

يأتي دور معايير المحاسبة تماماً بعد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو على العموم (GAAP). أي أن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً سوف ينبثق عنها المعايير الدولية التي تنظم بدورها وتشرح الآلية والكيفية لتنفيذ السياسات المحاسبية.

- (أكرر وأقول دور المعايير يأتي بين المبادئ والسياسات... وعلى ضوء المعايير تنفذ السياسات وتعد القوائم المالية.

9- تطور المعايير الدولية بين معايير (IAS) ومعايير (IFRS).

يوجد الكثير من المحاسبين والمهتمين بعلوم المحاسبة ناهيك عن طلاب المحاسبة لديهم التباس كبير أو ضبابية أو عدم إدراك لمراحل تطور المعايير للفروق بين نوعي المعايير ولماذا هذا الفصل بينهما، وفي ذلك أهمية بالغة يجب الانتباه إليها:

كنا قد ذكرنا أنه وقبل عام 1973 كان هناك اجتماعات دورية ومؤتمرات وندوات بين المحاسبين والمعنيين لتبادل المعلومات والخبرات، وفي إطار التنظير للمحاسبة من قبل الكتاب والمفكرين المحاسبين وفيما يعرف بنظرية المحاسبة وفي عام 1973 بالتحديد تأسست لجنة معايير المحاسبة في مدينة لندن في المملكة المتحدة وأطلق على هذه اللجنة رسمياً اسم (IASC) أي International Accounting Standards Committee وصارت هذه اللجنة هي المكلفة بإعداد المعايير الدولية للمحاسبة فأصدرت أول معيارين في

عام 1975 وهما المعيار IAS 1 معيار خاص في وقتها بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، والمعيار الثاني الذي ما يزال معتمداً إلى اليوم وهو معيار المخزون طبعا معتمد مع بعض التعديلات .

- استمرت هذه اللجنة من عام 1973 لغاية عام 2000 وقامت بإصدار 41 واحد وأربعين معياراً وجميع المعايير الواحد والأربعين التي أصدرتها اللجنة أطلق عليها اسم International Accounting Standards (IAS) (عندما نرى اختصار IAS أي أنه صادر عن لجنة المعايير الدولية قبل عام 2000.

- قطعت هذه اللجنة شوطاً كبيراً في هذا الجانب من حيث دراسة المشكلات المطروحة واقتراح المعيار وتنقيحه ودراسته وتعديله ريثما يتم إصداره، حتى عام 2000 حيث تم الاتفاق على أن يتم حل هذه اللجنة وأن يحل مكانها ما سمي لاحقاً بـ (IASB) أي مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board ويقوم هذا المجلس الجديد بمواكبة تطورات العولمة والتطورات التقنية المستجدة التي حصلت خلال فترة الثمانينات والتسعينات، كما يقوم بتنقيح هذه المعايير وإصدار أي معايير جديدة يلزم إصدارها لمواكبة التطورات المعاصرة.

- وقد قام المجلس الجديد (هذا المجلس الذي كان مكوناً في ذلك الحين من 15 عضواً دخل إليه عضو جديد في عام 2016 ليصبح العدد 16 عضواً طبعا إضافة إلى عدد كبير جداً من الخبراء والمستشارين) قام هذه المجلس بإعادة قراءة المعايير الدولية ال واحد والأربعون الصادرة عن اللجنة السابقة، حيث استمر باعتماد جزء كبير منها وبقي اسمها معايير IAS مثل المعيار (IAS 1) و (2-7 معيار التدفقات النقدية- و 8-10-16) اعتمدت بأسمائها طبعا مع بعض التعديلات في بنودها. وتم الاتفاق على أن أي معايير جديدة سيصدرها المجلس ستسمى (IFRS) International

Financial Reporting Standards المعايير الدولية للتقرير المالي أي أنها

صادرة عن المجلس وليس عن اللجنة.

- ومن ذلك التاريخ أي 2001 وحتى الآن أصدر المجلس حوالي 17 معياراً جديداً إذ أنه وخلال تقييمه للمعايير السابقة كان يتوصل إلى أن معياراً ما منها لم يعد مناسباً أو أنه قاصر أو غير مواكب للتطورات، فيعمل على إلغائه بالكامل (للقديم) ويحل محله معياراً جديداً.

- إلى الآن المتبقي من معايير اللجنة (IAS) حوالي 25 / معياراً فقط بعد أن كانت 41/. إذ عمل المجلس على شطب 16/ منها واستبداله بمعايره الجديدة:

- إذاً- معايير IAS الباقية هي 25/ معياراً بقيت بنفس اسمها السابق.
- ومعايير IFRS الجديدة هي 17/ معياراً جديداً مرقمة بالتسلسل من 1-17 / .
- وقد جاء في التعديل بنص المعيار IAS 1 فقرة صريحة تقول بأن معايير اللجنة ومعايير المجلس جميعها أصبحت تعرف بالمعايير الدولية للتقرير المالي.

- كخلاصة لنا الآن عندما نتحدث عن المعايير الدولية ونقول IFRS فإننا نقصد:
ال 25 معيار لـ IAS (اللجنة) ---- وال 17 معيار لـ IFRS (المجلس)
طبعا وكل منها يحتفظ باسمه مثلاً IAS 1 يبقى IAS 1 ومن غير المعقول أن يصبح IFRS 1 فهذا معيار آخر.

ونحن الآن كمحاسبين مطالبون بجميع معايير اللجنة والتي لم تلغَ ومطالبون بكل معايير المجلس.

نقطة تساؤل أخيرة: إذا كان لدينا في سوريا مثلاً قانون محدد يتعارض مع معيار من المعايير الدولية فأيهما أولى بالتطبيق القانون .. أم المعيار ولماذا ؟

الجواب: قانون الدولة هو قانون مُلزم، وبالتالي يتم تطبيق القانون والإفصاح عن هذا التطبيق في قائمة الإفصاحات في التقارير المالية للمنشأة وبيان موضع الخروج عن المعيار.

قائمة بالمصطلحات والاختصارات التي وردت في المحاضرة

الاسم العربي	الرمز	سنة التأسيس	الاسم الانجليزي
لجنة معايير المحاسبة الدولية	IASC	1973	International Accounting Standards Committee
مجلس معايير المحاسبة الدولية	IASB	2000	International Accounting Standards Board
معايير المحاسبة الدولية	IAS		International Accounting Standards
المعايير الدولية للتقرير المالي	IFRS		International Financial Reporting Standards
المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً	GAAP		Generally accepted accounting principles